

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والتسعين
بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فيسيها ييمر (إثيوبيا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٩٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أرحب باسم المؤتمر وباسمي شخصياً ترحيباً حاراً بوزير الدفاع الوطني في رومانيا، صاحب السعادة، السيد إيوان ميريسي باسكو، الذي سيخاطب هذا المؤتمر. ولا ريب في أن وجوده بيننا اليوم سيسهم في جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. وإني على يقين بأن خطابه سيتابع باهتمام وانتباه شديدين.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة كي أرحب بممثلي المنظمات غير الحكومية الحاضرين معنا اليوم. وكما تعلمون، فإن غداً يصادف يوم المرأة العالمي واحتفاءً بهذه المناسبة حسب الممارسة المتبعة، وجه المشاركون في الحلقة الدراسية التي تعقد سنوياً بمناسبة يوم المرأة العالمي رسالة إلى المؤتمر. وإني متأكد أن المؤتمر يشاركني الإعراب عن خالص آمنياتنا لجميع النساء الحاضرات معنا اليوم وعن تقديرنا لالتزامهن الدائب بتحقيق السلم ونزع السلاح، فضلاً عن اهتمامهن المتواصل بعملنا.

أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد إيوان ميريسي باسكو، وزير الدفاع الوطني في رومانيا.

السيد باسكو (رومانيا): أود أن أشكركم جميعاً على إتاحتكم لي هذه الفرصة. إني رجل أكاديمي وقد درست أعمال محفلكم في السنوات الأولى من عملي. ولم أكن حينئذ سوى مراقب لأعمالكم ولكي أكون صريحاً معكم، لم يخطر ببالي مطلقاً بأني سأخاطبكم في يوم من الأيام. لهذا، أتوجه إليكم بخالص شكري لمنحي هذه الفرصة التي أقدرها غاية التقدير.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة هذا المؤتمر. وأود أن أؤكد لكم وللرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة هذه الدورة السنوية دعم وفد رومانيا الكامل. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ أسلافكم على ما بذلوه من جهود مكثفة وبناءة بهدف دفع عمل المؤتمر قدماً واتخاذ القرار المناسب بشأن إعادة تعيين ثلاثة منسقين خاصين للمسائل الإجرائية لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري الخاص للسيد فلاديمير بتروفسكي، الذي أحيل إلى التقاعد مؤخراً بعد أن شغل منصب الأمين العام للمؤتمر لمدة عقد تقريباً. وسيظل اسمه وثيق الارتباط بالإنجازات الماضية التي حققها مؤتمر نزع السلاح ومن بينها الانتهاء من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أقدم شكري الخاص للسيد أنريكيه رومان موريه، نائب الأمين العام، وللأعضاء المقتردين الآخرين في الأمانة لما قدموه من دعم متواصل لا يقدر بثمن للمؤتمر.

لقد كان العام الماضي عاماً شاقاً للغاية فيما يخص تحديداً عملية التفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، ولا سيما نظم أسلحة الدمار الشامل، وكذلك نتيجة للتطور السريع في مفهوم السلم والاستقرار الدوليين.

وثبت أن تزويد اتفاقية الأسلحة البيولوجية بنظام للامتنال بات أمراً أصعب مما كان متوقعاً قبل خمس سنوات مضت، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الوفود المشاركة في أعمال الفريق المخصص. وإرجاء عقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام الماضي يوفر للدول الأطراف فترة زمنية أطول مما يلزم للتفكير. ذلك أن التفكير الجدي والمسؤول ضروري لتقدم هذه العملية ولاتخاذ مجموعة متوازنة ومترابطة من التدابير المتعددة الأطراف على المستويين الدولي والمحلي تكفل أعمال هذه الاتفاقية إعمالاً تاماً.

وأعتقد أن من الواضح أن الطابع المعقد لقضايا الأسلحة البيولوجية والأمن الوطني والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للدول الأطراف يستوجب اتباع نهج أشمل، يتجاوز مرحلة الاتفاق بشأن صك امتثال قانوني قائم بذاته. ويتعين أن ينسجم صك امتثال من هذا القبيل داخل مجموعة كاملة أوسع نطاقاً من الاتفاقات المتعددة الأطراف الدولية الأخرى المبرمة والنافذة خارج إطار نزع السلاح.

ولقد سجلت الهجمات الوحشية ضد الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة تحول لظاهرة الإرهاب، وبخاصة الإرهاب المدعوم من الدول، فباتت تشكل بما اتخذته من أبعاد عالمية تمديداً حقيقياً وخطيراً، يلحق الضرر بالمصالح الأمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي بما فيهم بلادي.

وفيما تبين أن المنظمات والشبكات الإرهابية أخذت تقوم بأعمال عالمية الطابع، وراحت تستخدم التكنولوجيا الأكثر تطوراً في عملياتها، فقد اعتمدنا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها لهذه المجموعات الإرهابية هدفاً رئيسياً نسعى جميعاً لبلوغه.

وقد اخترت البدء بهذا التحليل للتطورات التي يشهدها المناخ الأمني الدولي الراهن مركزاً على مسائل تتصل باتفاقية الأسلحة البيولوجية وبالتهديد العالمي للإرهاب نظراً للتطورات السريعة والمذهلة التي طرأت على الجهود الرامية إلى إقامة تحالف دولي مناهض للإرهاب. وانضمت رومانيا إلى هذا التحالف فور وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأخذت تسعى منذ ذلك الحين كي تسهم في هذه العملية مساهمة مسؤولة ويعول عليها.

ويعد هذا التحالف الدولي مظهرًا رائعًا يبرهن على التضامن والتعاون والإرادة السياسية على صعيد دولي شامل ومتعدد الأطراف، ويتخذ من الجهود المشتركة أساساً له ليضع خلال فترة وجيزة من الزمن تدابير محددة

لينفذها على المستويين الدولي والمحلي معاً. وهذا درس هام يجب أن نضعه في الاعتبار عندما ننظر مستقبلاً في وضع نظام امتثال دولي ومتعدد الأطراف لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ولغيرها من الاتفاقات في ميدان نزع السلاح.

وقد حان الأوان للتقريب بين عمليتي نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة وميادين أخرى من الدبلوماسية المتعددة الأطراف بحيث تتوافق مع التطورات السريعة التي تدفعها العولمة.

وذلك يقودني إلى الإطار القانوني الراهن للاتفاقات المتعددة الأطراف المبرمة في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار، التي وفرت لعقود من الزمن الأدوات اللازمة لتقديم مساهمة دائمة للسلم والأمن والدوليين. ومعظم هذه الاتفاقات، إن لم تكن جميعها، قد أسهمت إسهاماً ملموساً في الحفاظ على الأمن العالمي عند اعتمادها ودخولها حيز النفاذ. إذ وضعت كل منها الأسس اللازمة للتفاوض وللضمي في اعتماد اتفاقات دولية ومتعددة الأطراف لترع السلاح. وهذا في النهاية هو جوهر عملية نزع السلاح التي كانت عملية شاقة في بعض الأحيان وبطيئة في معظم الأحيان أو يكاد.

وتعرب رومانيا عن تمسكها الثابت بالإطار المتعدد الأطراف للاتفاقات الدولية لترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة المبرمة على كلا المستويين العالمي والإقليمي، وستواصل بنية خالصة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بالوفاء بها بموجب النظم القانونية القائمة التي تعد رومانيا دولة طرف فيها. وبلادي دولة طرف في جميع المعاهدات الدولية الهامة والمتعددة الأطراف النازمة للمسائل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها دولة طرف في اتفاقية أوتاوا ومعاهدة الأجواء المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وغيرها من الاتفاقات الإقليمية المتعددة الأطراف والثنائية الطرف بشأن تدابير الثقة وبناء الأمن.

إن تمسكنا بالأمن الجماعي غير مشروط ولا يمكننا الاتفاق مع أولئك الذين يسعون إلى التخلي عن نهج تعددية الأطراف في الحفاظ على الأمن الدولي. فالواقع أن تاريخ نزع السلاح يثبت فعلاً أن الظروف الدولية المتغيرة يمكن أن تجرد صك دولي ما من أهميته، لكن المجتمع الدولي يبقى ملزماً، تبعاً لمسؤولياته، بأن يستبدل مثل هذا الصك باتفاقات قادرة على إيجاد حلول للشواغل الأمنية الحالية والمستقبلية لجميع الأطراف فيها. وبناء على ذلك، فإننا نساند الحجج الوجيهة التي تؤيد ضرورة تعزيز، الاتفاقات القائمة، وإن اقتضى الأمر، تعديلها كي تتوافق مع الحقائق الراهنة، في وقت تتواصل فيه المشاركة في بذل الجهود اللازمة للتفاوض بشأن وضع وإبرام اتفاقات دولية ومتعددة الأطراف جديدة في مجال نزع السلاح.

ويعد كل من الامتثال الذي يخضع للمساءلة والتقييد التام بالالتزامات القائمة شرطين أساسيين مسبقين لتهيئة مناخ صحي ملائم للتفاوض بشأن اتفاقات أمنية جماعية جديدة أو لمواءمة الاتفاقات الموجودة حالياً. ويجب أن يظل الانضمام العالمي هدفاً ثابتاً للاتفاقات المتعددة الأطراف النافذة في الوقت الراهن.

ولقد أشار الكثير من المتحدثين الموقرين الذين خاطبوا مؤخراً هذا المحفل الوحيد المخصص للتفاوض بشأن وضع اتفاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة والحد من التسلح إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها العام الماضي. ولا شك أن القرار بتوسيع نطاق اتفاقية الأسلحة اللإنسانية لتشمل الصراعات المسلحة غير الصراعات الدولية ودخول معاهدة الأجواء المفتوحة حيز النفاذ يعتبران في واقع الأمر خطوات هامة إلى الأمام، وستواصل رومانيا ستواصل المشاركة بصورة نشطة في أعمال هذه الاتفاقيات.

وستقوم رومانيا هذا العام بالتصديق على تعديل المادة ١ من اتفاقية الأسلحة التقليدية اللإنسانية، إضافة إلى البروتوكولين الثاني والرابع المعدلين من تلك الاتفاقية. كما أنها ستسهم إسهاماً فعالاً في عملية اتفاقية أوتاوا خلال الفترة التي تسبق الموعد الأول المحدد للإعمال الكامل لأحكام المادة ٤. وإنما على استعداد للمشاركة في معاهدة الأجواء المفتوحة بما لدينا من خبرات قديمة العهد اكتسبناها على مدى عقد من تنفيذ الاتفاق الثنائي الروماني - الهنغاري وفي عمليات طيران تجربي كثيرة نفذتها رومانيا مع بلدان مجاورة وغيرها من البلدان.

ونحن ندرك أيضاً أهمية الإسهام في تحقيق الأمن المتعدد الأطراف من خلال اتفاقات ثنائية ترمي إلى تخفيض حجم ترسانات الأسلحة الاستراتيجية النووية الهجومية، ونرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته كل من رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بالشروع في محادثات لاجراء تخفيضات كبيرة في حجم ترساناتهما الحالية. ونعتقد أن ذلك تطور إيجابي يحدد مرة أخرى المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة على الأسلحة النووية في تحسين الأمن والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد الدولي.

وفيما أبين لكم هذه النتائج الإيجابية، دعوني أيضاً أسترعي انتباهكم إلى أن هذه النتائج قد تم التوصل إليها جميعاً خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح.

وهذا المؤتمر لم يرق خلال السنوات الثلاث الماضية إلى مستوى يؤهله للاضطلاع بمهامه الرئيسية، كما أن استمرار الأوضاع الراهنة لن يكون من شأنه سوى تقويض مصداقية هذه الهيئة الفريدة والمتعددة الأطراف. ويحدث كل هذا رغم الجهود الهامة التي تجسدت في مصفوفة كبيرة ومتوالية من المقترحات التي قدمتها الرئاسة لمعالجة البنود المتباينة من برنامج العمل. غير أن النتيجة المؤسفة لهذه العملية التي لم تكن عقيمة فحسب، وإنما أيضاً مستهلكة للوقت والأعصاب هي أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية لا يزال مجرد أضغاث أحلام بعد انقضاء سنوات على اعتماد ولاية شانون التفاوضية وقبيل بضعة أسابيع من الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

ولا ريب أن الاعتماد السريع للقرار المتعلق بإعادة تعيين ثلاثة منسقين خاصين للمسائل الإجرائية يعتبر دليلاً مشجعاً للمؤتمر، لكنه لا يحل محل العمل الموضوعي بشأن بنود برنامج العمل، وهي المهمة الرئيسية لهذه الهيئة.

وموقف رومانيا في مؤتمر نزع السلاح لم يتغير خلال العام الماضي ولا يزال استئناف المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية يمثل إحدى أولويات وفدنا. ونحن لا نؤيد كموقف مبدئي أي ربط بين بنود برنامج العمل.

أما فيما يتعلق بالمقترحات الواردة في الوثيقة CD/1624 التي قدمت بشأن برنامج العمل أثناء رئاسة سفير البرازيل السيد أموريم، فموقفنا مرن بهذا الشأن. ونستطيع مثلنا مثل وفود أخرى كثيرة تأييد هذه المقترحات كما هي.

ووفدي مستعد للمشاركة في نقاش فيما يخص مسألة الشفافية في مجال التسليح، وهي واحدة من بنود برنامج العمل التي لا خلاف بشأنها. فنحن نشهد زمنا تتسع فيه رقعة الصراعات وتتكاثر الأزمات الداخلية، الأمر الذي يمهّد السبيل لظهور تهديدات غير تقليدية وزيادة حدتها، وهي تهديدات تتخذ شكل تركيبة معقدة من الإرهاب والتطهير الإثني والجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة. وتبين التجارب الماضية والمؤخرة أن أشد الفئات تضرراً هم السكان المدنيون والموظفون الدوليون الذين يقدمون المساعدة الإنسانية ويشاركون في عمليات حفظ السلام.

والحالة الدولية الراهنة تحتم علينا أن نستأنف في مؤتمر نزع السلاح المناقشة بشأن هذه المسألة تمهيدا لوضع صكوك دولية مستقبلية ترمي إلى كفالة ضبط النفس والاضطلاع بالمسؤولية لدى كل من المنتجين والمستخدمين النهائيين للأسلحة، في وقت تتخذ فيه الإجراءات اللازمة لتوفير حالة من الأمن المنصف وغير المنقوص بأقل مستوى ممكن من الأسلحة.

وأود في هذا المقام أن أنتهز هذه الفرصة لأناشد جميع الوفود كي تزيد من مشاركتها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وكذلك مساهمتها في عملية إعداد تقارير موحدة بشأن القضايا العسكرية والشفافية في النفقات العسكرية، بما يتمشى مع قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤/٥٦ و ٢٤/٥٦ فاء. ونعتقد أنه من الضروري أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على الفور أعماله الموضوعية بشأن ما يسمى البنود التي لا جدال حولها، بينما تواصل المشاورات لإيجاد حل توافقي للبنود المتبقية الأخرى.

السيد الرئيس، كما تعلمون جميعاً، فإن مؤتمر نزع السلاح هو مقياس شديد الدقة والحساسية للتطورات الإقليمية الدولية والمناخ السياسي السائد بين الجهات الرئيسية المؤثرة على المسرح الدولي. ورومانيا، مثلها مثل أعضاء كثر آخرين من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، جاءت إلى الدورة السنوية الحالية بتطلعات كبيرة لإحراز تقدم حقيقي يفضي إلى إخراج هذه الهيئة من أزمتها التي طال بالفعل أمدتها.

ولا يزال وفدي يؤمن بمستقبل نزع السلاح على المستوى الدولي والمتعدد الأطراف وبأهمية مؤتمر نزع السلاح في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونحن نلتزم بالعمل الوثيق مع جميع الوفود لتحقيق هذا الغرض.

السيد الرئيس: أشكر وزير الدفاع الوطني في رومانيا على خطابه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

أود الآن أن أدعو نائب الأمين العام، السيد أنريكيه رومان - موريه ليقراً رسالة الحلقة الدراسية ليوم المرأة العالمي الموجهة إلى المؤتمر.

السيد رومان - موريه (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح): قبل أن أتشرف بتلاوة الرسالة الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح من الحلقة الدراسية ليوم المرأة العالمي، اسمحوا لي أن أقدم باسم أمانة مؤتمر نزع السلاح وباسمي شخصياً أحر التهاني إلى جميع نساء العالم بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي سيحتفى به غداً الموافق ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

وأنتقل الآن إلى قراءة هذه الرسالة:

"أعضاء مؤتمر نزع السلاح الموقرين، نتقدم لكم بالشكر لإتاحة الفرصة للحلقة الدراسية السنوية ليوم المرأة العالمي كي تخاطبكم في يوم المرأة العالمي. فهذا اليوم، الذي يصادف بالفعل غداً ٨ آذار/مارس، هو يوم تمتد جذوره إلى نضال قديم قادته المرأة لقرون من الزمان كي تنال حقها في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في عملية صنع القرارات التي تحدد ظروف مجتمعاتنا الاقتصادية والاجتماعية والتي تتعلق بقضايا الحرب أو السلم. فلم تكن الرؤية أمام المرأة منذ عقود مضت واضحة. يمثل وضوحها الآن، ولا سيما للنساء اللاتي يعشن في مناطق الصراع، وبضرورة تحقيق السلم ونزع السلاح لتحسين ظروف عملهن وحياتهن ولتحقيق المساواة بين الجنسين. ذلك أنهم يعتقدون أن نزع السلاح هو وسيلة لتضييق نطاق الصراعات ومنع اندلاع الحروب، وإطلاق تحرير الموارد التي تسمح بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهن وبأسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

"فالإناث والذكور على السواء يحتاجون إلى بيئة مستقرة وآمنة ولهم الحق في ذلك؛ وتحتاج النساء وأطفالهن بشكل خاص إلى موارد لتطوير إمكاناتهم تطويراً كاملاً. فبتطوير هذه الإمكانيات يتعزز الأمن والاستقرار للجميع ويزيد من مساهمتهم في ثروة الأمم. ومن هذا المنطلق، نود أن نقول اليوم هنا ما يلي.

"عندما خاطبنا هذا المؤتمر يوم ٨ آذار/مارس من العام الماضي، كنا نعتقد بأنكم ستخرجون من هذا المأزق الذي أصاب هذا المحفل التفاوضي لسنوات عدة. وكنا على ثقة بأن الظروف كانت ستسمح لكم بمتابعة خطة العمل الواردة في الوثيقة CD/1624 المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ - أي مقترح أمورييم. غير أننا نعرب عن أسفنا الشديد ويساورنا اليوم وبعد مضي عام بالغ القلق لأن المؤتمر لا يزال في حالة جمود تام. وقد فهمنا مما سمعناه وقرأناه حينئذ وما نسمعه ونقرأه اليوم، أن هناك اتفاقاً على أن الوثيقة CD/1624 تصلح أساساً جيداً لمشاورات ترمي إلى إحراز التقدم في محادثات ومفاوضات نزع السلاح. فما هو السبب إذن في استمرار حالة الجمود التي تسود هذا المحفل بينما تتبدى بجملة الحاجة إلى إجراء محادثات ومفاوضات حقيقية بشأن نزع السلاح النووي، ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، فضلاً عن برنامج شامل لنزع السلاح؟ فالجتمتع المدني لديه الحق في أن يتلقى إجابة من مؤتمرهم على هذه التساؤلات. إذ إن قضايا نزع السلاح تمس الناس كافة؛ ولا تخص الحكومات والموظفون المدنيون فحسب. ومسألة نوع الأمن الذي يجب أن يخيم على العالم هي موضع اهتمام كل الناس، والامام بمجريات الأمور حق من الحقوق الديمقراطية للشعوب.

"على إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المريعة التي ألمت بالولايات المتحدة الأمريكية احتشد المجتمع الدولي خلف الولايات المتحدة ليشترك في ردها على هذه الأعمال الإرهابية. واتخاذ هذا الموقف الجماعي أيقظ الآمال بالعودة إلى بذل جهود حقيقية ومتعددة الأطراف لنزع السلاح. غير أن ما يحدث هو العكس: فقد تجلّى الرد على الإرهاب بصورة أساسية في اللجوء إلى أساليب عسكرية، مما أفضى إلى زيادة النفقات العسكرية بشأن تطوير وإنتاج كميات أكبر وأنواع أحدث من الأسلحة؛ كما يخشى أن يؤدي الإصرار على تطوير نظام دفاعي بالقذائف إلى انطلاق سباق تسلح جديد وتقويض معاهدة قديمة العهد لنزع السلاح. ولا تستطيع الأسلحة المعقدة حمايتنا من هذه الأنواع الجديدة من الأعمال الإرهابية. وربما يكون الاستخدام والاقتسام الأفضل للموارد من أجل تحسين حياة الشعوب وسائل أكثر فعالية في القضاء على الإرهاب.

"ودعا السيد جيانا دهانبالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، أثناء مخاطبته لندوة الأمم المتحدة بشأن الإرهاب ونزع السلاح التي عُقدت في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى وضع استراتيجية مشتركة في مجال نزع السلاح لمواجهة التحديات العالمية المتمثلة في استئصال الإرهاب. وأشار إلى "أن الأمن القائم على أساس استخدام الأسلحة لم يرسخ دولياً وإلى الأبد نظاماً من القيم الخاطئة فحسب، بل زاد أيضاً من مخزونات الأسلحة ومن خطر انتقالها إلى جهات مؤثرة غير الدول وإلى القادة العسكريين كل بمفرده، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وإن ازدياد عدد وتعقيد الأسلحة ونظم الدفاع الباهظة الثمن لن يوفر لنا الحماية من الإرهاب، كما أن الخروج عن حقوق الإنسان الأساسية لا يمكن تبريره بمكافحة الإرهاب. فمعايير نزع السلاح ومنع الانتشار ساهمت في المعركة ضد الإرهاب. وأكد أن تقديم مبررات قصيرة الأمد ينبغي ألا تفضي بنا إلى المساس بهذه الحقوق، لأنها قد تغذي في نهاية المطاف الإرهاب، وهذا ما ورثناه من زمن الحرب الباردة".

"وكل ما يحدث في هذا العالم يستوجب على جميع الدول، ولا سيما الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، العمل معاً للحؤول دون اندلاع سباق تسلح جديد. فكوكبنا ليس في طاقته تحمل ذلك. ويصعب علينا من الناحية المادية تحمل تكاليف أعمال عن التدمير المأمون للأسلحة التي اتفق على تدميرها. فلنحجم عن تصنيع المزيد.

"ويساورنا القلق بسبب الاتجاه نحو الانسحاب من معاهدات دولية أو الانصراف عنها بذريعة أنها قديمة العهد، مثل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أو رفض التصديق على معاهدات استغرق التفاوض بشأنها فترات طويلة من الزمن وتطلب صبرا من المتفاوضين، مثل اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشعر بخيبة أمل شديدة لأن المفاوضات المطولة بشأن وضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد أخفقت إخفاقاً ذريعاً.

"ونخشى أن يؤدي إخفاق مؤتمر نزع السلاح في كسر الجمود وبدء محادثات ومفاوضات حقيقية وفقاً لخطة عمل مقبولة عموماً إلى مضاعفات سلبية للغاية على عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نخشى أن يصبح مؤتمر نزع السلاح غير قادر على تنفيذ ولايته. ونتساءل ماذا سيكون إذن مستقبل نزع السلاح؟ وما هو مستقبل هذا المحفل التفاوضي؟ لكننا ندرك أن مؤتمر نزع السلاح (في شكله السابق) مر من قبل بفترات من الجمود. غير أن ذلك لا يبرر حالة الجمود التي تلم به في يومنا هذا الذي تتسع فيه وتزايد رقعة الصراعات وتقتل الأسلحة آلاف المدنيين الأبرياء وتعرض للمجازر قطاعات بأكملها من السكان، ولا تزال الألغام البرية المظمورة في التراب تصيب الأفراد بالعجز والتشوه وتزداد المخاوف من استخدام الجهات المؤثرة غير الدول لأسلحة الدمار الشامل. ونحن ندرك تماماً أن مؤتمر نزع السلاح هو محفل تفاوضي، لكننا يجب ألا ننسى أن هذا المحفل يتناول أساساً قضايا بشرية وإنسانية. وحين نعرف كيف تعيش النساء في هذه الصراعات العديدة، لا نملك إلا أن نضيق ذرعاً بما يبدو لنا، وكأنه انعدام الاحساس بالضرورة الملحة لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار لصالح الإنسانية جمعاء.

"وبقولنا ذلك، فإننا نتفق ونشترك مع أعضاء الوفود إلى المؤتمر، الذين أبدوا استنكارهم للجمود الذي ألمّ بهذا المحفل، اعترفوا بالتطورات الإيجابية الحاصلة في ميادين الحد من التسلح وعدم الانتشار فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام البرية وإعمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما كان من بواعث تشجيعنا التزام الحكومات بمواصلة العمل من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

"ونشعر بالامتنان لأن المؤتمر قرر مرة أخرى أن يعين منسقين خاصين بشأن استعراض جدول أعمال المؤتمر، وبشأن توسيع عضويته وتحسين أداءه وفعالية هذا الأداء. فقد يكون جدول الأعمال الذي وضع في عام ١٩٧٨ بالفعل في حاجة إلى بعض التحديث. أما فيما يتعلق بتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته، فإننا نعرب عن أملنا في أن يتناول مؤتمر نزع السلاح في هذه الدورة جدياً مسألة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمؤتمر. وأعرب رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية لنزع السلاح التي تتخذ من جنيف مقراً لها في رسالة وجهها عند بدء هذه الدورة إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح عن رغبة المنظمات غير الحكومية في أن تلتقي مع المنسق الخاص لتتناقش معه - على نحو ملائم - الطريقة التي يمكن بها للمنظمات غير الحكومية أن تشارك مشاركة مثمرة في المداورات بشأن هذه العلاقة. وإننا نؤيد مقترحاته تأييداً تاماً.

"أعضاء المؤتمر الموقرين، لا زلنا في بداية هذه الدورة لعام ٢٠٠٢، ونواصل إعرابنا عن تفاؤلنا بأنكم ستغلبون على المأزق الحالي. وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى الفقرة الأخيرة من بيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي أدلى به في الجلسة الافتتاحية للدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام ونصها: "أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً وبالإجماع على أن نهج تعددية الأطراف هو بمثابة مبدأ أساسي من مبادئ التفاوض بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. كما أكدت الجمعية على ضرورة إحراز تقدم في التعاون المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وذلك مساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وأمل صادقاً أن يتصدى هذا المؤتمر لتلك التحديات بهمة وعزيمة صادقة". ونحن نشاطر الأمين العام هذا الأمل.

"وإننا ندعوكم ونحن نعقد الحلقة الدراسية عن يوم المرأة العالمي لهذا العام، التي نتناول فيها مسائل الإرهاب والنظام العالمي والدفاع بالأسلحة والقذائف، إلى العمل ونحثكم على القيام بذلك الآن لتحقيق المصلحة المشتركة لجميع مواطني هذه المعمورة. فقد حان الوقت للتصدي لمسألة انتشار الأسلحة واتخاذ خطوة حاسمة على طريق نزع السلاح. ونتمنى أن يمنحكم الله القوة للاضطلاع بعملكم."

الرئيس: أشكر السيد رومان- موريه، وكيل الأمين العام للمؤتمر، على تلاوته رسالة الحلقة الدراسية وأُعطي الكلمة الآن إلى منسق مجموعة الـ ٢١ السيد مورا غودوي سفير كوبا.

السيد مورا غودوي (كوبا) (الكلمة باللغة الإسبانية): أود، بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١، أن أعرب لكم عن تقديرنا للرسالة الهامة الموجهة من مجتمع المنظمات غير الحكومية بمناسبة يوم المرأة العالمي. وتود مجموعتنا أن تعرب عن امتنانها واحترامها لتلك المنظمات لما قدموه من دعم متواصل لمؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن اعترافنا بالمساهمات القيمة للغاية التي دأبت تقليدياً على تقديمها من أجل قضية نزع السلاح العام والكامل، وبالتالي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك حسبما أوضحت الرسالة التي تلاها علينا وكيل الأمين العام.

ويقدر أعضاء مجموعة الـ ٢١ أيما تقدير الدور الذي تؤديه المرأة في جميع ميادين الحياة ولا سيما في التحرك الدولي من أجل السلام. فقد استطاعت النساء دائماً، بفضل حساسيتهن الخاصة، إثبات قدرتهن على مواجهة التحديات التي تحول دون بلوغ الهدفين المتمثلين في نزع السلاح الدولي وتحقيق السلم العالمي. وبالتالي يشرفنا اليوم أن يكون بوسعنا أن نهدى برسالتنا الخاصة التي نعرب فيها عن تهانينا العاطرة لجميع النساء في العالم، ولا سيما لزميلاتنا الموقرات اللاتي شككن في السابق ويشككن حالياً جزءاً من الوفود التي تشارك يومياً في جهودنا الرامية لتحقيق نزع السلاح.

كما نوجه تهانينا لجميع العضوات في هذه المنظمات غير الحكومية اللاتي منحونا، مرة أخرى، ببيانهن الشجاعة والأمل وحفزونا على تكثيف جهودنا لتحقيق عالم خالٍ من جميع الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية.

كما نوجه أخلص تهانينا إلى زميلاتنا في مقصورات الترجمة الفورية وفي الأمانة اللاتي ييسرن أعمالنا واتصالاتنا. ونود أن نوجه لهن جميعاً تهانينا وخالص أمنياتنا بصحة جيدة وأملنا أن نحقق من خلال جهودنا المشتركة النجاح في القريب العاجل بأن نحول هذا العالم إلى مكان يسوده السلم والأمن لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس: أشكر منسق مجموعة الـ ٢١ على بيانه، وأُعطي الكلمة الآن إلى منسق المجموعة الغربية، السيد لوك سفير أستراليا.

السيد لوك (أستراليا): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بالنيابة عن المجموعة الغربية ترحيباً حاراً وصادقاً بجميع ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين يحتفلون معنا اليوم بيوم المرأة العالمي. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الرابطة الدولية للنساء من أجل السلم والحرية وإلى لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة على قيامها بتنسيق إصدار البيان المشترك للمنظمات غير الحكومية الذي تلاه علينا منذ قليل وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

ولقد استمعنا باهتمام شديد إلى الآراء التي أعرب عنها في هذا البيان المشترك، ونوافق على أن العالم يواجه تحديات هامة على صعيد الأمن والحد من الأسلحة ونزع السلاح في مناخ استراتيجي يتغير تغيراً سريعاً. والواقع أن الآمال التي يعقدها العالم على أن يجرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً آمال عظيمة. ويجدر بالمؤتمر أن يقوم بفعل اليوم أكثر من أي وقت مضى. لكننا مع ذلك نجد أنفسنا نمضي في مشاطرة ما أعرب عنه من أسف وإحباط إزاء ثبات حالة الجمود التي ألت بالمؤتمر. ولم يعد بوسعنا تحمل ذلك - لذا يجب على المؤتمر أن يباشر أعماله. وبناء على ذلك، فإن المجموعة الغربية تنضم إلى الدعوة التي وجهها البيان إلى المؤتمر بأن يعتمد على الفور برنامج عمل. وتحقيقاً لهذا الغرض، تعرب المجموعة الغربية عن استعدادها لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، وكذلك لتناول بنود أخرى من بنود جدول الأعمال الرئيسية.

وأخيراً، أود بالنيابة عن المجموعة الأوروبية أن أعرب عن تقديري لمثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الحاضرين معنا اليوم لما يقدمونه من دعم لقضية نزع السلاح ولترسيخهم ثقافة السلام والتفاهم. وأود أن أؤكد لجميع الممثلين أن هذا هو وسيظل هدفنا المشترك وأولويتنا العليا..

الرئيس: أشكر منسق المجموعة الغربية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد انتونوف، ممثل الاتحاد الروسي، الذي سيتحدث بالنيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة باللغة الروسية): السيد الرئيس، دعوني بالنيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية أتقدم بالشكر لمثلي المنظمات غير الحكومية على بياها السنوي المعهود بمناسبة يوم المرأة العالمي، الذي تلاه منذ برهة وكيل الأمين العام للمؤتمر السيد رومان - موريه. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب بالنيابة عن المجموعة عن خالص أمنياتنا للنساء اللاتي يمثلن المنظمات غير الحكومية وأيضاً للنساء رئيسات وعضوات الوفود هنا في هذا المؤتمر، ولمديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ولزميلاتها، وللنساء العاملات في الأمانة، وللمترجمات الفوريات بمناسبة عيدهن غداً. ونعرب لكن جميعاً عن امتناننا لما تقدمونه من دعم لا يقدر بثمن ومساهمة نفيسة في أعمالنا.

والواقع إن مساهمة النساء في حملة نزع السلاح العام والكامل وفي تحقيق الاستقرار الدولي هائلة. ونعرب عن امتناننا لمن للجهود المتزايدة أبدأ التي تبذلها في هذا المجال، ولا نزال على قناعة بأن مساعينا المشتركة داخل مؤتمر نزع السلاح وخارج حدوده ستمكنا من ضمان أن يغدو هذا العالم الذي نعيش فيه اليوم مكاناً أكثر هدوءاً وأمناً لصالح البشرية جمعاء.

وبالنيابة عن أعضاء وفود مجموعة أوروبا الشرقية ومراقبيها، أتمنى لزميلاتي العزيزات، دوام الصحة والسعادة والرفاه. كما أتمنى لمن كل النجاح في المهمة الشاقة التي نواجهها معا.

السيد هيو (الصين) (الكلمة باللغة الصينية): غدا يصادف يوم المرأة العالمي. لذا دعوني بداية أن أقدم تماني الوفد الصيني وخالص أمنياته لجميع الزميلات الموجودات بيننا، ولممثلات المنظمات النسائية وللموظفات في الأمانة. ولقد استمعت بعناية إلى الرسالة الموجهة من المنظمات النسائية، وأود أن أعرب عن تقديري لاهتمامهن بقضية نزع السلاح وبعمل مؤتمر نزع السلاح.

ولقد حث المؤتمر العالمي بشأن السنة الدولية للمرأة، الذي عُقد في المكسيك في عام ١٩٧٥، جميع الحكومات على "أن توفر للنساء فرصاً متكافئة مع الرجال لتمثيل بلدانهم في جميع المحافل الدولية التي تناقش فيها قضايا السلم والتعاون الدوليين وخاصة في اجتماعات منظمات الأمم المتحدة وجميع مؤتمرات نزع السلاح وهيئات السلم الدولي وغيرها من الهيئات الإقليمية". وإنه لمن دواعي سروري أن ألاحظ أن خطوات محددة قد أُتخذت فعلاً نحو تحقيق هذا الهدف. واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديري الخاص لجميع الدبلوماسيات الحاضرات هنا. وإن مشاركة عدد أكبر من ذي قبل من النساء في مؤتمر نزع السلاح هو دليل على الرغبة الشديدة لتحقيق السلام وعلى تنامي القلق بشأن واقع المؤتمر لدى أعضاء المجتمع الدولي، ومنهن النساء. شكراً جزيلاً لكن جميعاً!

والنساء لا يجسدن خصال مثل الرقة والظرف والجمال فحسب، وإنما يمثلن أيضاً عاطفة الأمومة العظيمة التي تضم البشرية بأسرها إلى صدرها. ولأسباب شتى تكون النساء في أغلب الأحيان، أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع والضحايا المباشرين إبان الحروب والصراعات المسلحة. واليوم، تتعرض النساء في أنحاء كثيرة من العالم لمعاناة مريرة تفوق الوصف تحديداً من جراء الحرب، ولذلك فهن أكثر تلهفاً على أن يحافظ المجتمع الدولي على السلم والأمن في العالم من خلال جهوده المتعددة الأطراف. ولما كانت إحدى السبل لبلوغ هذا المثل الأعلى المنشود هو تحقيق نزع السلاح، فمن الطبيعي أن تهتم النساء من جميع البلدان اهتماماً شديداً بالجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وبالانضمام إليها. ولقد حث إعلان المكسيك لعام ١٩٧٥ المتعلق بتساوي المرأة ومساهمتها في التنمية والسلم على أن تقوم النساء وكذلك الرجال بتعزيز عملية نزع سلاح حقيقي وعام وكامل من خلال مراقبة دولية فعالة، شريطة البدء بتزع السلاح النووي. ومما يدعو إلى السرور أن نلاحظ أن المجتمع الدولي قد استجاب على مدى عشرين سنة تلت وأكثر بعد هذا النداء بإقامة نظام قانوني شامل نسبياً وناظم لعمليات الحد من التسليح ونزع السلاح ومنع انتشاره، وجعل منه ضماناً هاماً لصون السلم والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي. فمن الضروري الآن الحفاظ على هذا النظام القانوني موحداً ومعززاً والمضي في تطويره وعدم القيام بإضعافه أو المساس به بأي حال من الأحوال.

وفي عام ١٩٩٥، أعربت نساء العالم في إعلان بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عن عزمهن على العمل بنشاط من أجل تحقيق نزع سلاح عام وكامل من خلال عملية رقابة دولية صارمة وفعالة وعلى تقديم الدعم للقيام دون إبطاء بمفاوضات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً للحظر الشامل للتجارب النووية، مما يساهم في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكالها. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها كافة الدول الأعضاء أبرمت الآن هذه المعاهدة وفتح باب التوقيع عليها. ولكن ليس بوسعنا اليوم إلا أن نيتابنا القلق، لأن هذه المعاهدة التي أبرمت بشق الأنفس كان مصيرها الرفض ولأن مستقبلها يبدو قائماً. ولا يزال الهدف من الإزالة الكاملة والتامة للأسلحة النووية وهو الأمل المنشود للنساء في جميع أنحاء العالم هدفاً بعيد المنال. والتطور السلبي الذي ألمحت إليه سابقاً يوجز المشاكل الحادة التي تواجهها عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، كما يشهد على أن كوكبنا تسوده حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. لذا ندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح جميعاً إلى التخلي عن عقلية الحرب الباردة وتدعيم الحوار والتعاون فيما بينهم من أجل تعزيز الأمن العالمي وتحقيق التنمية للجميع.

وفيما نتطلع إلى الاحتفالات التي ستشهدها نساء العالم، دعوني أؤكد لكم مجدداً استعداد وفد الصين لمشاركة جميع النساء فيما تبذلن من جهود دون كلل بهدف تعزيز نزع السلاح ووصون السلم.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على بيانه. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً.

الزملاء الموقرون، أود الآن أن انتقل إلى مسألة تعيين الموظفين للمناصب المنسقين الخاصين بموجب المقرر CD/1667 الذي اتخذته المؤتمر في جلسته العامة ٨٩٣ المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وإنه لمن دواعي سروري أن أحيط المؤتمر علماً بأن كل المجموعات قد سميت الآن مرشحياً لتولي هذه المناصب وبالتالي بات المؤتمر جاهزاً الآن، لأن يعين خلال دورته لعام ٢٠٠٢ الموظفين التالية أسماؤهم: السيد إي - يونغ تشونغ، سفير جمهورية كوريا، منسقاً خاصاً لاستعراض جدول أعمال المؤتمر؛ والسيد ديمتر تسانتشف، سفير بلغاريا، منسقاً خاصاً لتوسيع عضوية المؤتمر؛ والسيد براساد كاريواسام، سفير سري لانكا، منسقاً خاصاً لتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته.

وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد على أن المؤتمر توصل إلى هذا الاتفاق بناء على توزيع مقترح للمناصب وشريطة أن يعمل به حصراً أثناء دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٢، وأن يحترم في المستقبل مبدأ التناوب على مناصب المنسقين الخاصين فضلاً عن جميع المهام والمسؤوليات الأخرى التي يضطلع بها المؤتمر وفقاً لنظامه الداخلي.

هل لي أن أفهم من ذلك أن المؤتمر يوافق على هذه التعيينات؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أوجه تهنينا الصادقة للسفير تشونغ وللسفير تزان تشيف وللسفير كاريانوسام لتعيينهم في هذه المناصب وأتمنى لهم كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتهم الهامة. وأود في الوقت ذاته أن أحث المنسقين الخاصين المعينين حديثاً على أن يشرعوا في تنفيذ مهامهم في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى لهم الإبلاغ عما يتوصل إليه المؤتمر من نتائج قبل الانتهاء من أعمال دورته لعام ٢٠٠٢، وفقاً لما هو منصوص عليه في المقرر CD/1667.

هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً.

الزملاء الموقرون، بما أن الأسبوع الثالث من رئاستي للمؤتمر قد شارف على الانتهاء، أود أن أقدم لكم تقريراً موجزاً عن المشاورات التي أجريتها خلال هذه الفترة.

لقد كانت مهمتي الفورية كرئيس للمؤتمر هي أن اعتمد على إنجازات سلفي السيد توفيق من مصر الذي نجح في التوصل إلى توافق آراء بشأن إعادة إنشاء مناصب لثلاثة منسقين خاصين يتولون استعراض جدول أعمال المؤتمر وتوسيع عضويته وتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته.

وبناء على ذلك، بدأت مشاوراتي بشأن تسمية مرشحين لهذه المناصب بمشاركة جميع المنسقين الإقليميين والصين. وكما هو المعتاد في مثل هذه الحالات، فقد تمثلت الفرضية الأساسية التي استندت إليها مشاوراتي في ضرورة ضمان الحفاظ على تمثيل جغرافي متوازن بين شاغلي المناصب. وأكد المنسقون مجدداً أثناء المشاورات التي أجريتها على شروط أخرى بهذا الشأن، كان البعض منها قد طرح كذلك في وقت سابق أثناء الجلسات العامة. فقد كانت هناك، من جهة، آراء تفيد بأن يخضع توزيع هذه المناصب للتناوب فيما بين مختلف المجموعات، كما كان عليه الحال في الماضي عندما جرى تناوب مجموعات شتى على التعيينات، وكان يحدث ذلك عادة كل دورة. بينما أعرب، من جهة أخرى، عن آراء مفادها أن يسمح قدر الإمكان للمنسقين الخاصين المعينين في السنة الماضية بمواصلة أعمالهم إذ إن تعيينهم في عام ٢٠٠٢ قد جرى قرب نهاية الدورة، وذلك سيمكّنهم من إنهاء المهام التي كلفوا بأدائها.

وبفضل ما تمتعون به من روح التوفيق والتعاون، اختتمت اليوم بنجاح هذه المشاورات وأصبح المنسقون الخاصون الثلاثة المعينون حديثاً على أهبة الاستعداد، وفقاً لما تقرر الآن، لمباشرة تنفيذ ولاياتهم المكلفين بها.

وكما منذ البداية اضطلعت أيضاً بمشاورات موازية مع المنسقين الإقليميين والصين بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتيسير عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر. وكان من البديهي أن أستند في هذه المشاورات على العمل الذي أنجزه أسلافي. وحتى الآن لم ألاحظ أي تغييرات هامة في مواقف مختلف المجموعات مما يفسح لنا المجال للتركيز على وضع مقترحات محددة لإحراز التقدم. فالاستنتاجات العامة التي توصل إليها أسلافي لم تتغير؛ ولا يزال هناك تفاهم بين مختلف المجموعات بأن الاقتراح بشأن برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1624 يعتبر أساساً لإجراء مزيد من المشاورات. ومن جهة أخرى، فقد شهدنا خلال الجلسات العامة التي عقدت أثناء هذه الدورة بعض التطورات المشجعة في المواقف الوطنية لعدد من الدول الأعضاء. ولعلكم تذكرون أن بعض الدول الأعضاء كانت قد أعربت عن استعدادها لاعتماد برنامج العمل المقترح في شكله الحالي. وإضافة إلى ذلك، فقد استمعنا إلى التأكيد مجدداً على بيانات سابقة الأمر الذي يبين بوضوح أن الهيئات الفرعية المقترحة في الوثيقة CD/1624 لمختلف بنود جدول الأعمال أصبحت الآن مقبولة من حيث المبدأ للجميع. لكنه من واجبي أن أؤكد في الوقت ذاته أنه لا يزال هناك اختلافات كبيرة في الآراء بشأن ولايات الهيئات الفرعية المعنية بترع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. إنني مستعد، استناداً إلى تعاونكم الكريم أن أستغل الوقت المتبقي من فترة رئاستي في مواصلة استطلاع هذا الجانب من برنامج العمل.

وفي الختام، أود أن أؤكد ثانية على ضرورة مواصلة الحوار العملي الطابع فيما بين أعضاء المؤتمر، أثناء انعقاد جلساته العامة. وقد تميزت دورة عام ٢٠٠٢ حتى الآن بالاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء مجدداً باستخدام هذه الآلية - وهي في الواقع إحدى الآليات الكثيرة المتوفرة لدينا في هذه المرحلة - لإحراز التقدم في عمل المؤتمر.

وآمل مخلصاً أن يستمر هذا الاتجاه.

وأود قبل أن أرفع هذه الجلسة، أن أطلب عقد اجتماع مع منسقي المجموعات بعد رفع هذه الجلسة، وذلك في القاعة رقم ١، وهي قاعتنا المألوفة.

وبهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس الموافق ١٤ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت هذه الجلسة الساعة ١١/٠٠
